

النظرية الاقتصادية الكلية

والسياسة الاقتصادية

أ.د/ محمد أحمد الأفندي

أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة الطبعة الأولى

أولاً : لماذا هذا الكتاب :

هذا الكتاب في النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية هو ثمرة تدريس النظرية نحو خمسة عشر سنة وذلك على مستوى البكالوريوس والدبلوم العالي وبرنامج ماجستير الاقتصاد.

لقد لاحظت أن المكتبة العربية تفتقر إلى مرجع متقدم في النظرية الاقتصادية وأن هناك ندرة شديدة في مراجع النظرية الاقتصادية المتقدمة باللغة العربية. وعلى الرغم أن المكتبة العربية تزخر بمؤلفات النظرية الاقتصادية الكلية على المستوى المتوسط إلا أن هذه الكتب لا يتم تطويرها بصورة مستمرة. كما لاحظت قصور المكتبة العربية واليمنية في إتاحة كتاب يكون مرجعاً للباحثين والمختصين في علوم النظرية الاقتصادية الكلية وتطبيقاتها في السياسة الاقتصادية.

لقد حاولت أثناء إعداد هذا الكتاب أن أجمع بين الخبرة العملية في حقل التدريس وفي الحياة العامة وبين الخلفية النظرية العلمية التي يتطلبها إعداد هذا الكتاب.

وقد توخيت أن يحقق هذا الكتاب ثلاثة أهداف رئيسة هي :

أولاً : أن يتكئ على خلفية نظرية متعمقة من خلال عرض ومناقشة وتحليل الرؤى والأفكار الاقتصادية عند المدارس الاقتصادية المعاصرة بدءاً من المدرسة الكلاسيكية وإنهاء بالاتجاهات المعاصرة في النظرية الاقتصادية الكلية .

إن هذا المنهج في العرض يتيح عرض نظريات الاقتصاد الكلي بصورة متكافئة وبشكل يمكن من عرض أبرز جوانب القوة في كل نظرية وأبرز جوانب نقائصها ، وقد تم هذا من خلال مناقشة الرؤى والاتجاهات المختلفة للاقتصاديين الرواد في كل هذه المدارس ، مما يؤكد أن تطور علم الاقتصاد ومن ثم النظرية الاقتصادية هي عملية تراكمية مستمرة يسهم فيها أجيال مختلفة من علماء الاقتصاد، ولا يتوقف هذا التراكم عند زمن معين أو مكان محدد أو عند حدث أو واقعة بعينها.

ثانياً : عرض وتحليل السياسات الاقتصادية ومستوى فاعليتها وأثرها على النشاط الاقتصادي الكلي باعتبار هذه السياسات تمثل النسق التطبيقي الأول لمقاصد ومفاهيم النظرية الاقتصادية الكلية .

ثالثاً: الاهتمام بمدى واقعية السياسة الاقتصادية المتكئة على خلفية نظريات الاقتصاد الكلي في حل مشكلات الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للمتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية، باعتبار أن واقعية السياسات وممارستها تمثل النسق التطبيقي الثاني للنظرية الاقتصادية الكلية .

لقد تم التركيز في المرحلة الأولى لإعداد هذا الكتاب بالهدفين الأول والثاني وجزئياً الهدف الثالث. بيد أن تحقيق الهدف الثالث كاملاً سيتم خلال المرحلة الثانية أثناء تطوير الطبعة الأولى إن شاء الله. حيث سيتم عرض تقييمي للسياسات الاقتصادية في اليمن بصورة خاصة والدول العربية بصورة عامة.

## ثانياً : موضوعات النظرية:

اتساقاً مع الأهداف المتوخاة للكتاب فقد اخترت له العنوان الآتي: (النظرية الاقتصادية الكلية – والسياسة الاقتصادية

وقد توزعت موضوعات النظرية على كتابين:

**الكتاب الأول:** ويتضمن ثمانية عشر فصلاً موزعة ثلاثة أجزاء . الأول والثاني والثالث والفصل الثامن عشر من الجزء الرابع.

بينما يتضمن **الكتاب الثاني** من النظرية سبعة فصول التاسع عشر إلى الفصل الخامس والعشرون، موزعة على جزئين ، الجزء الرابع والجزء الخامس.

واللافت للنظر أن هذه **الطبعة الجديدة** تتميز بإضافة فصلين جديدين إلى الكتاب الثاني –الجزء الخامس– وهما:

- الفصل الرابع والعشرون ويختص بعرض وتحليل موضوعات النمو الاقتصادي وعلاقتها بعدالة التوزيع والسعادة الإنسانية في الفكر الاقتصادي المعاصر مع المقارنة بالفكر الاقتصادي الإسلامي. وصولاً إلى عرض دالة السعادة في اقتصاد اسلامي.
- الفصل الخامس والعشرون الذي اهتم بعرض وتحليل نماذج النمو الاقتصادي مثل نماذج النمو الخارجية ونماذج النمو الداخلية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة بالإضافة إلى عرض نماذج النمو الداخلية. وكذلك اهتم هذا الفصل بمناقشة نماذج النمو الاقتصادي وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية.

وفيما يلي عرض لأبرز القضايا والموضوعات التي تضمنتها فصول الكتاب الموزعة على خمسة أجزاء وزعت على كتابين:

- الكتاب الأول (الجزء الأول) ويتضمن الفصول ١ - ١٨ .
- الكتاب الثاني (الجزء الثاني) ويتضمن الفصول ١٩ - ٢٥ .

### • الجزء الأول بعنوان : القضايا المنهجية - كفاءة النظام الاقتصادي - تطور النظرية الاقتصادية.

ويتضمن هذا الجزء الفصول ( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ) حيث عرض الفصل الأول القضايا المنهجية في النظرية الاقتصادية الكلية مثل مفهوم النظرية الاقتصادية والنموذج الاقتصادي وطبيعة التحليل الاقتصادي ومفهوم التوازن واللاتوازن.

فيما عرض الفصل الثاني تاريخ تطور النظرية الاقتصادية، حيث ناقش إسهامات المدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية المعاصرة، ثم صعود عصر النظرية الاقتصادية الكلية مع ظهور أفكار كينز ، كما ناقش التوليفة الكلاسيكية المعاصرة والجدل الفكري بين المدارس الاقتصادية كمدرسة النقديين والكينزيين والتوقعات الرشيدة ومدرسة اقتصاد العرض ، وصولاً إلى إسهامات الكينزيين الجدد وكذلك الاتجاهات المعاصرة للنظرية في تحليل الدورات الاقتصادية ومنها دورة الأعمال السياسية.

أما الفصل الثالث ، والرابع : فقد عرضا قياس أداء الاقتصاد الكلي ، حيث احتص الفصل الثالث بمناقشة معايير قياس كفاءة النظام الاقتصادي ، بينما احتص الفصل الرابع بمناقشة حسابات الناتج (الدخل) القومي .

### • الجزء الثاني بعنوان نظرية الطلب الكلي ويتضمن الفصول ( ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ) .

في الفصل الخامس تم عرض ومناقشة العلاقات الاقتصادية الكلية وخاصة علاقات توازن الدخل ومنهج الاستيعاب وأثر السياسات المالية على الادخار القومي .

بينما ناقش الفصل السادس المقاربة الضمنية لنظرية الطلب الكلي عند الاقتصاديين الكلاسيك، كما عرض الفصل رؤية كينز ونظريته في الطلب الكلي.

وعالج الفصل السابع النماذج الأولى للطلب الكلي ومنها النموذج البسيط ونموذج (IS - Lm) كنظرية للطلب الكلي واختص كلاً من الفصل الثامن والتاسع بعرض وتحليل فعالية وأثر السياسات المالية والنقدية على الاستقرار الاقتصادي في الحالات الخاصة وفي الحالات العامة باستخدام نموذج (IS - Lm) البسيط والمطور بإدخال أثر الأسعار، ومن ثم مناقشة المعادلة الأساسية لتوازن الدخل في جانب الطلب الكلي مع تحليل إسهامات مدرسة التوقعات الرشيدة في تطوير هذه المعادلة.

• أما الجزء الثالث فهو بعنوان : النظريات القطاعية للطلب الكلي واشتمل على الفصول ( ١٠ ) ،

( ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ )

عرض الفصل العاشر نظريات الاستهلاك ذات الأساس الكلي مثل فرضية الدخل الحالي وفرضية الدخل النسبي وأثر الانجراف في دالة الاستهلاك.

بينما عالج الفصل الحادي عشر نظريات الاستهلاك ذات الأساس الجزئي حيث ناقش النموذج النيو كلاسيكي في الاستهلاك ومن ثم فرضية الدخل الدائم وفرضية دخل دورة الحياة.

وقد تم إعطاء اهتمام خاص لتحليل ظاهرة لغز الاستهلاك وأثر هذه الفرضيات على السياسات الاقتصادية. أما الفصل الثاني عشر فقد عرض نظريات الاستهلاك الحديثة بينما اختص الفصل الثالث عشر بنظريات الاستهلاك في اقتصاد اسلامي حيث تم مناقشة أسس نظرية الاستهلاك والنموذج الأساسي ثم فرضية المؤلف (الأفندي) في تلاشي حدي الاسراف والتقتير ، كما تم عرض نموذج للاستهلاك في ظل توقع الخطأ وفرضية الاستهلاك المتسارع.

وتناول الفصل الرابع عشر نظريات الاستثمار الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة والكينزية وفرضية المحددات المؤسسية للاستثمار .

وفي الفصل الخامس عشر ، تم مناقشة وتحليل قضايا ومشكلات قياس عجز الموازنة العامة والدين العام وأساليب تمويل العجز والآثار الاقتصادية لتمويل العجز بالدين العام عبر الأجيال ، كما تم عرض فكرة عن تمويل العجز بالصكوك الإسلامية.

اختص الفصل السادس عشر بعرض نظريات الطلب على النقود عند المدارس الاقتصادية المختلفة. بينما تناول الفصل السابع عشر بمناقشة وتحليل نظرية الطلب الكلي في اقتصاد مفتوح ومدى فعالية السياسات المالية والنقدية في اقتصاد مفتوح . وقد ركز التحليل على عرض نموذج "ماندل- فلنمج" وعلى تحليل الجدل حول النظام الأمثل لسعر الصرف ، كذلك تم مناقشة نموذج الطلب الكلي في حالة تغير الأسعار ومن ثم تحليل مضاعف السياسة المالية والنقدية في اقتصاد مفتوح.

• الجزء الرابع بعنوان نظرية العرض الكلي وتضمن الفصول ( ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ )

عرض الفصل الثامن عشر النموذج العام للعرض الكلي ، بينما ناقش الفصل التاسع عشر نماذج العرض الكلي في الأجل القصير عند المدارس الاقتصادية المختلفة واختص الفصل العشرون بمناقشة وتحليل التوازن العام وفعالية السياسات الاقتصادية في تحقيق التوازن العام للدخل والتوظيف ، كما عرض هذا الفصل نماذج التوازن العام في اقتصاد كلاسيكي حديث.

• الجزء الخامس بعنوان قضايا اقتصادية كلية ، تضمن خمسة فصول هي: ( ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ،

٢٥ ..... ) .

ناقش الفصل الحادي والعشرون ظاهرة التناوب بين البطالة والتضخم (منحنى فيليبس) مركزاً على أهمية هذا المنحنى باعتباره نظرية في تحديد التضخم وتحديد الأجر النقدي ومن ثم افعال النموذج الكينزي الذي افتقد إلى المعادلة الناقصة وفقاً لتعبير كينز.

بينما ناقش الفصل الثاني والعشرون موضوع التضخم في ضوء علاقته بالنقود في الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح وسبل مكافحة التضخم ومنها التضخم المفرط.

وأخيراً اختص الفصل الثالث والعشرون بمناقشة وعرض مشكلات السياسة الاقتصادية وإطارها النظري ومشكلات الخطأ في القرارات الاقتصادية ومصادقية السياسات الاقتصادية.

كما تناول هذا الفصل كيفية التوفيق بين مناهج السياسة الاقتصادية وخاصة بين منهج المرونة ومنهج القواعد محتتماً بوضع قواعد للسياسات الاقتصادية. وقد سبق عرض الفصلين الرابع والخامس عشرون .

ثالثاً: لمن هذا الكتاب :

أعد هذا الكتاب ليلبي حاجة ثلاث فئات من الدارسين والمهتمين وكذلك ثلاثة مستويات:

- ١) المهتمين والمختصين من ذوي الاهتمامات والتخصصات الاقتصادية بصورة عامة.
- ٢) الدارسين في مستوى الدراسات العليا في الاقتصاد والعلوم الإدارية ، حيث تضمن هذا الكتاب فصول متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية وخاصة الفصول ( ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ )
- ٣) الدارسين في المستوى المتوسط من الدراسات الجامعية – البكالوريوس ، حيث تضمن الكتاب موضوعات للنظرية الاقتصادية في مستوى متوسط وخاصة الفصول ( ١ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٨ ) وبعض موضوعات الفصل العشرون.

رابعاً : منهجية إعداد الكتابين :

لقد اتكأت في إعداد هذا الكتاب على أسلوب التحليل اللفظي والبياني مع عرض رياضي للنماذج الاقتصادية الكلية المتقدمة، وتوخيت قدر الإمكان التناسق والعرض السلس لموضوعات النظرية ، كما توخيت أن يكون مستوى هذا الكتاب في مستوى الكتب الدراسية التي تدرس في الجامعات في الدول المتقدمة، وحرصت على استخدام الرموز والتعبيرات الرياضية الشائعة الاستخدام في أدبيات الاقتصاد الكلي على مستوى عالمي، لذلك فإن كتابي في النظرية الاقتصادية يجمع بين موضوعات النظرية الاقتصادية وارتباطها الوثيق بموضوعات الاقتصاد القياسي وتاريخ الأفكار الاقتصادية ومشكلات التطبيق في الحياة العملية.

أرجو الله أن قد وفقت في تأليف هذا الكتاب الذي أتوقع أن يكون مرجعاً مهماً للدارسين والمختصين وصانعي السياسة الاقتصادية ، وأن يسد نقصاً كبيراً في المكتبة العربية عموماً وفي المكتبة اليمنية خصوصاً .  
لا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أشكر الأستاذة / إيمان شريان ، والأستاذ / نبيل الطيري ، اللذين توليا طباعة بعض فصول هذا الكتاب ، وكذلك الأخ / محمد علي عايض الذي تولى طباعة بعض الفصول وإخراج الكتاب ، وكذلك الأخ / عبد المنعم الكميم مسئول طباعة ومراجعة فصول الكتاب في المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.

**والله ولي التوفيق**

أ.د/ محمد أحمد الأفندي

أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء

شعبان ١٤٣٨ هـ

الموافق مايو ٢٠١٧ م

## فهرس الكتاب الأول

الصفحة	العناوين
<b>الجزء الأول</b> <b>القضايا المنهجية - كفاءة النظام الاقتصادي - تطور النظرية الاقتصادية</b>	
٢١ - ١	<p>(١-١) السلوك والنشاط الاقتصادي</p> <p>(١-٢) مفهوم النظرية</p> <p>(١-٣) النموذج الاقتصادي</p> <p>(١-٤) طبيعة التحليل الاقتصادي</p> <p>(١-٥) مفهوم التوازن واللاتوازن</p>
٤٦ - ٢٢	<p>(٢-١) الاقتصاد الكلاسيكي</p> <p>(٢-٢) الاقتصاد الكلاسيكي المعاصر</p> <p>(٢-٣) النظرية الاقتصادية : فترة كينز</p> <p>(٢-٤) التوليفة الكلاسيكية المعاصرة</p> <p>(٢-٥) النظرية الاقتصادية : المطارحة الفكرية</p> <p>(٢-٦) اسهام الكينزيين الجدد في النظرية الاقتصادية</p> <p>(٢-٧) الاتجاه المعاصر للنظرية الاقتصادية الكلية</p>
٦٨ - ٤٧	<p>(٣-١) مفهوم النظام الاقتصادي</p> <p>(٣-٢) معايير كفاءة النظام الاقتصادي</p>
٨٩ - ٦٩	<p>(٤-١) نموذج التدفق الدائري</p> <p>(٤-٢) حسابات الناتج المحلي الاجمالي</p>



الصفحة	العناوين	
<b>الجزء الثاني</b> <b>نظرية الطلب الكلي</b>		
٩٠ - ١٠٩	(٥-١) علاقات توازن الدخل (٥-٢) تحديد الادخار المحلي (٥-٣) منهج الاستيعاب (٥-٤) أثر السياسة المالية على الادخار القومي	الفصل الخامس العلاقات الاقتصادية الكلية <b>Basic Macro Relation</b>
١١٠ - ١٢٩	(١-١) النظرية الكلاسيكية للطلب الكلي: مقارنة ضمنية (٦-٢) النظرية الكينزية في الطلب الكلي: رؤية كينز	الفصل السادس نظرية الطلب الكلي <b>Theory of Aggregate Demand</b>
١٣٠ - ١٦٠	(٧-١) النموذج البسيط (٧-٢) (IS-LM) كنظرية للطلب الكلي	الفصل السابع نماذج الطلب الكلي
١٦١ - ١٨٠	(٨-١) السياسات النقدية والمالية المختلطة (٨-٢) ظاهرة المزاحمة الكاملة للقطاع الخاص (٨-٣) اختلال التوازن والسياسة المثلى للاستقرار الاقتصادي	الفصل الثامن السياسات النقدية والمالية في نموذج (IS-LM)
١٨١ - ٢٢٠	(٩-١) الصورة العامة لنموذج IS-LM (٩-٢) فعالية السياسات المالية والنقدية في الحالات الخاصة (٩-٣) السياسة المالية وصور أخرى للمزاحمة (٩-٤) فعالية السياسة المالية والنقدية ومرونة الاستثمار لسعر الفائدة (٩-٥) أثر الأسعار والمعادلة التفاضلية للطلب الكلي (٩-٦) الطلب الكلي وفرضية التوقعات الرشيدة.	الفصل التاسع النموذج العام لنظرية الطلب الكلي <b>General model of Aggregate Demand Theory</b>

الصفحة	العناوين	
<b>الجزء الثالث</b> <b>النظريات القطاعية للطلب الكلي الفصول ١٠ - ١٧</b>		
٢٣٤ - ٢٢١	(١٠-١) أهمية نظريات الاستهلاك (١٠-٢) فرضية الدخل الحالي (١٠-٣) لغز الاستهلاك (١٠-٤) التفسيرات التوفيقية (١) أثر الانجراف (٢) فرضية الدخل النسبي	الفصل العاشر نظريات الاستهلاك (الأساس الكلي) <b>Consumption Theories macro Aspect</b>
٢٨٦ - ٢٣٥	(١١-١) النموذج النيوكلاسيكي الأساسي (١١-٢) فرضية الدخل الدائم: ثلاثة مستويات في لغز الاستهلاك (١١-٣) فرضية دخل دورة الحياة	الفصل الحادي عشر نظريات الاستهلاك (الأساس الجزئي) <b>Consumption Theories Micro Aspect</b>
٣٠٨ - ٢٨٧	(١٢-١) فرضية السلوك العشوائي للاستهلاك (١٢-٢) فرضية فائض الحساسية المزدوجة (١٢-٣) فرضية قيد السيولة (١٢-٤) فرضية الادخار التحوطي (١٢-٥) فرضية تعادل ريكاردو-بارو	الفصل الثاني عشر نظرية الاستهلاك الحديثة <b>Modern Consumption Theories</b>
٣٢٢ - ٣٠٩	(١٣-١) أسس نظرية الاستهلاك (١٣-٢) النموذج الأساسي للاستهلاك في اقتصاد اسلامي (١٣-٣) فرضية تلاشي حدي الاسراف والتقتير (١٣-٤) نموذج الاستهلاك في ظل توقع الخطأ (١٣-٥) فرضية الاستهلاك المتسارع	الفصل الثالث عشر نظريات الاستهلاك في اقتصاد اسلامي <b>Consumption Theories in Islamic Economy</b>
	(١٤-١) مفهوم الاتفاق الاستثماري (١٤-٢) الرؤية الكينزية : الكفاءة الحدية للاستثمار	الفصل الرابع عشر

الصفحة	العناوين	
٣٥٨ - ٣٢٣	<p>(١٤-٣) نظرية معجل للاستثمار :</p> <p>(١) نموذج معجل الاستثمار المقيد</p> <p>(٢) نموذج معجل الاستثمار غير المقيد</p> <p>(٣) نظرية المعجل والاستثمار في المخزون</p> <p>(١٤-٤) نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار</p> <p>(١٤-٥) نظرية نسبة التقييم</p> <p>(١٤-٦) النظرية الكلاسيكية الحديثة للاستثمار</p> <p>(١٤-٧) الاستثمار الإسكاني</p> <p>(١٤-٨) محددات أخرى للاستثمار</p> <p>فرضية المحددات المؤسسية</p> <p>(١٤-٩) دالة الاستثمار واستقرار نموذج Is-LM</p>	<p>نظريات الاستثمار</p> <p><b>Investment Theories</b></p>
٣٨٣ - ٣٥٩	<p>(١٥-١) مشكلات قياس العجز</p> <p>(١٥-٢) قيد الموازنة الحكومية</p> <p>(١٥-٣) مشكلات تمويل عجز الموازنة والدين العام</p> <p>(١٥-٤) الآثار الاقتصادية لتمويل العجز بالدين العام</p> <p>(١) التكافؤ الريكاردي وعبء الدين عبر الأجيال</p> <p>(٢) الرؤية الكينزية : عجز الموازنة وتراكم رأس المال</p> <p>(١٥-٥) التمويل بالصكوك الإسلامية</p> <p>(١٥-٦) عبء المديونية والحجم الأمثل لعجز الموازنة</p>	<p>الفصل الخامس عشر</p> <p>عجز الموازنة والدين العام</p> <p><b>Budget Deficit and Public Dept</b></p>
	<p>(١٦-١) النظرية الكلاسيكية</p> <p>(١٦-٢) النماذج الكلاسيكية للطلب على النقود</p> <p>(١٦-٣) النظرية الكينزية في الطلب على النقود</p> <p>(١٦-٤) النظريات الكينزية الحديثة في الطلب على النقود</p> <p>(١) نموذج المخزون في الطلب على النقود.</p>	<p>الفصل السادس عشر</p> <p>نظريات الطلب على النقود</p> <p><b>Money Demand Theories</b></p>

الصفحة	العناوين	
٤٢١ - ٣٨٤	<p>(٢) نظرية توازن المحفظة في الطلب على النقود  (١٦-٥) نظرية الطلب على النقود الحديثة (إسهام مدرسة النقديين)  (١٦-٦) الطلب على النقود في اقتصاد إسلامي  (١٦-٧) دالة عرض النقود</p>	
٤٦٢ - ٤٢٢	<p>(١٧-1) نظرية سعر الصرف  (١٧-٢) نموذج ماندل - فلمنج  (١٧-٣) أثر السياسات الاقتصادية في اقتصاد مفتوح  (١٧-٤) الجدل حول النظام الأمثل لسعر الصرف  (١٧-٥) نموذج الطلب الكلي في اقتصاد مفتوح (حالة تغير الأسعار)  (١٧-٦) أثر السياسات الاقتصادية على توازن الدخل في  الاقتصاد الكبير المفتوح  (١٧-٧) مضاعف السياسة المالية والسياسة النقدية</p>	<p>الفصل السابع عشر  نظرية الطلب الكلي في اقتصاد مفتوح  <b>Open Economy  Aggregate Demand  Theories</b></p>
<p><b>الجزء الرابع</b>  نظرية العرض الكلي (Aggregate Supply Theory) الفصول (١٨ - ٢٠)</p>		
٤٩٣ - ٤٦٣	<p>(١٨-١) دالة الإنتاج (<i>Production Function</i>)  (١٨-٢) سوق العمل  (٤-١٨) النموذج العام للعرض الكلي</p>	<p>الفصل الثامن عشر  العرض الكلي  <b>Aggregate Supply</b></p>

## فهرس الكتاب الثاني

الصفحة	العناوين	
٤٩٤ - ٥١٠	(١٩-١) معادلة العرض الكلي الأساسية (١٩-٢) النماذج الكينزية للعرض الكلي (١٩-٣) نموذج النقديين للعرض الكلي (١٩-٤) نموذج التوقعات الرشيدة: نموذج البصيرة القاصرة للعمال وأرباب العمل (١٩-٥) دالة العرض الكلي كدالة للعلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم	الفصل التاسع عشر نماذج العرض الكلي قصيرة الأجل <b>Short Run Aggregate Supply Models</b>
٥١١ - ٥٤٨	(٢٠-١) تقاطع $AD/AS$ (٢٠-٢) اختلال التوازن العام (٢٠-٣): فعالية السياسات المالية والنقدية في نموذج $AD/AS$ (٢٠-٤) مضاعف السياسة المالية والنقدية في ظل التوازن العام (٢٠-٥) نموذج التوازن العام للدخل في ظل فرضية التوقعات الرشيدة (٢٠-٦) نماذج التوازن العام في اقتصاد كلاسيكي حديث	الفصل العشرون التوازن العام للدخل في نموذج <b>AD/AS General Equilibrium</b>
<b>الجزء الخامس</b>		
<b>قضايا اقتصادية كلية الفصول (٢١ - ٢٣)</b>		
٥٤٩ - ٥٧٣	(٢١-١) منحني فيليبس مرة أخرى (٢١-٢) منحني فيليبس كنظرية لتحديد الأجر النقدي (٢١-٣) منحني فيليبس كنظرية في تحديد التضخم (٢١-٤) منحني فيليبس وإفقال النموذج الكينزي في توازن الدخل (٢١-٥) منحني فيليبس المعضد بالتوقعات (٢١-٦) مدى حجية فرضية التوقعات الرشيدة (٢١-٧) مدى حجية فرضية التوقعات الرشيدة	الفصل الحادي والعشرون المقايضة بين البطالة والتضخم <b>Phillps curve</b>

الصفحة	العناوين	
٥٧٤ - ٥٩٩	<p>(٢٢-١) مفهوم التضخم</p> <p>(٢٢-٢) النقود والتضخم (رؤية المدرسة الكلاسيكية)</p> <p>(٢٢-٣) النقود والتضخم : رؤية التقديين</p> <p>(٢٢-٤) سعر الفائدة والتضخم (أثر فيشر)</p> <p>(٢٢-٥) التضخم المفرط: نموذج كاجان (<i>Cagan's Model</i>)</p> <p>(٢٢-٦) النقود والتضخم في اقتصاد مفتوح</p> <p>(٢٢-٧) التضخم وأسعار الفوائد المغطاة</p> <p>(٢٢-٨) التضخم في ظل التناوب مع البطالة (صدمة الطلب)</p> <p>(٢٢-٩) التضخم وصدمة العرض</p> <p>(٢٢-١٠) سياسات مكافحة التضخم</p> <p>(٢٢-١١) مكافحة التضخم المفرط</p>	<p>الفصل الثاني والعشرون</p> <p>التضخم (Inflation)</p>
	<p>(٢٣-١) طبيعة ومكونات السياسة الاقتصادية</p> <p>(٢٣-٢) الإطار النظري للسياسات الاقتصادية</p> <p>أ- نظرية الاختيار العام</p> <p>ب- دورة الأعمال السياسية وكفاءة السياسة الاقتصادية</p> <p>ج- منحى فيليبس كأداة للسياسة الاقتصادية</p> <p>(٢٣-٣) مشكلات السياسة الاقتصادية</p> <p>أولاً : مشكلة الفجوة الزمنية في السياسة الاقتصادية</p> <p>ثانياً : مشكلة التوقعات والتغذية التبادلية الراجعة</p> <p>ثالثاً : السياسة الاقتصادية والمسار المتغير للصدمات الاقتصادية</p> <p>رابعاً: السياسة الاقتصادية النشطة بين منهج المرونة ومنهج القواعد</p> <p>خامساً: التناقض الحركي للسياسات الاقتصادية</p> <p>(٢٣-٤) مشكلة الخطأ في القرارات الاقتصادية</p> <p>(٢٣-٥) التوفيق بين منهج المرونة ومنهج القواعد</p>	<p>الفصل الثالث والعشرون</p> <p>السياسة الاقتصادية</p> <p>(Economic Policy)</p>

الصفحة	العناوين	
٦٤٢ - ٦٠٠	(٢٣-٦) قواعد للسياسات الاقتصادية وفقاً لمنهج القواعد الجامدة	
	القضايا الأساسية لهذا الفصل هي ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي ومسألة السعادة (١ - ٢) معضلة المفهوم (٢ - ٢) مسألة السعادة (٢ - ٣) وفي توصيف تقريبي لطبيعة الصلة بين مستوى السعادة ومحددات النمو الاقتصادي ثالثاً: اتجاهات الصلة بين النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع والسعادة (١ - ٣) الإطار النظري للنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي المعاصر (٢ - ٣) النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الإسلامي رابعاً: نظام التوزيع في اقتصاد إسلامي (١ - ٤) إن دراسة مستوى الصلة بين النمو الاقتصادي والتوزيع، ومن ثم مستوى سعادة الأفراد. (٢ - ٤) هيكل التوزيع خامساً: دالة السعادة في اقتصاد إسلامي (١ - ٥) توصيف دالة تقريبية للسعادة ( $H_n$ ). (٢ - ٥) الفرضيات الأساسية. (٣ - ٥) توصيف دالة السعادة. (١ - ٦) ملاحظة ختامية (٢ - ٦) استنتاجات.	الفصل الرابع والعشرون  النمو الاقتصادي  عدالة التوزيع والسعادة الإنسانية
٦٨٨ - ٦٤٣	مراجع الفصل الرابع والعشرون	
	(١ - ٢٥) أهمية دراسة النمو الاقتصادي	الفصل الخامس والعشرون

الصفحة	العناوين
	<p style="text-align: center;">( ٢٥ - ٢ ) نماذج النمو الخارجية</p> <p style="text-align: center;">( ٢٥ - ٢ - ١ ) نماذج النمو الكينيزية</p> <p style="text-align: center;">أولاً: نموذج هارود- دومار ( Harood – Doomar Model):</p> <p style="text-align: center;">( ٢٥ - ٢ - ٢ ) نماذج النمو النيوكلاسيكية</p> <p style="text-align: center;">أولاً: ( نموذج سولو - سوان ) (Solow – Swan)</p> <p style="text-align: center;">١- الملامح الأساسية للنموذج</p> <p style="text-align: center;">٢ - معادلة النمو الأساسية</p> <p style="text-align: center;">٣- التوازن العام يتحقق عند تساوي الادخار والاستثمار</p> <p style="text-align: center;">٤ - تراكم رأس المال</p> <p style="text-align: center;">٥ - الوضع المرغوب (الذهبي) لرأس المال الفردي</p> <p style="text-align: center;">٦ - إضافة النمو السكاني</p> <p style="text-align: center;">٧ - حالات النمو</p> <p style="text-align: center;">أ- حالة النمو الاقتصادي بدون التقدم التقني</p> <p style="text-align: center;">ب- أثر تغير معدل الادخار على حالة النمو</p> <p style="text-align: center;">ج- أثر زيادة معدل النمو السكاني على حالة النمو</p> <p style="text-align: center;">د- أثر التقدم التقني على مسار النمو الاقتصادي</p> <p style="text-align: center;">ثانياً: إضافة جيمس ميد (I.E.Mead)</p> <p style="text-align: center;">( ٢٥ - ٣ ) نماذج النمو الحديثة ( Modern Growth Modsls)</p> <p style="text-align: center;">النماذج الحديثة مقابل النماذج النيوكلاسيكية.</p> <p style="text-align: center;">أولاً : نموذج بول رومير (١٩٨٦)</p> <p style="text-align: center;">أ: الإطار النظري</p>



الصفحة	العناوين
٧٧٢ - ٦٨٩	<p>ب : النموذج العام (AK)</p> <p>ج : نموذج بول رومير (١٩٨٦)</p> <p>ثانياً: نموذج رومير (١٩٩٠)</p> <p>أ: افتراضات النموذج:</p> <p>ب: توصيف سلوك القطاعات الانتاجية والاستهلاكية(رومير : ١٩٩٠)</p> <p>هيكمل نموذج رومير</p> <p>ثالثاً : نموذج النمو الاقتصادي المدفوع برأس المال البشري</p> <p>أ: الإطار النظري لنموذج لوكاس (١٩٨٨) (Robert lucas)</p> <p>ب : فرضيات النموذج</p> <p>ج: معادلات النموذج المعضد بفعالية رأس المال البشري</p> <p>د: نتائج نموذج لوكاس</p> <p>رابعاً: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي</p> <p>نموذج روبرت بارو (Robert Barro)</p> <p>١ : الإطار العام للنموذج</p> <p>٢: أثر الضرائب على النمو الاقتصادي</p> <p>خامساً : نماذج النمو الاقتصادي والسياسة الاقتصادية:</p> <p>مراجع الفصل الخامس والعشرون</p>